تقـريـر

الحسابات المعطلة:

حدود الفاعلية السياسية لعملية "تركيا خالية من الإرهاب"

13-9-2025

إعداد

ماري ماهر

وحدة الدراسات العربية والإقليمية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مر نحو شهر منذ انعقاد الاجتماع الأول للجنة «التضامن الوطني والأخّوة والديمقراطية» المُشكّلة داخل البرلمان التركي، والتي تتمحور مهمتها الرئيسية حول وضع الأطر القانونية والسياسية لعملية «تركيا خالية من الإرهاب»، لتدخل بذلك القضية الكردية مرحلة جديدة لا تخلو من التحديات والأهداف المتعارضة لأطرافها؛ الأمر الذي يُثير تساؤلات بشأن مدى قدرة اللجنة على مواجهة العقبات السياسية والتنظيمية وتجاوزها نحو إنهاء المشكلة الكردية ومعالجة جذورها. وعليه، تناقش هذه الورقة آلية عمل اللجنة، وتنظر في فاعلية أدائها في ظل متغيرات البيئة الداخلية والإقليمية التي تؤثر على عملها، وتتطرق إلى الهدف السياسي الأهم الذي تعمل اللجنة كغطاء شرعي له ألا هو تعديل الدستور.

أولًا:

آلية عمل اللجنة

تشكلت اللجنة من 51 عضوًا ممثلًا لكافة الأحزاب المشاركة في البرلمان، بحيث خُصص لكل حزب عدد من المقاعد يتناسب مع وزنه النسبي، ليأتي حزب العدالة والتنمية في المقدمة بـ22 مقعدًا، يليه حزب الشعب الجمهوري بـ11 مقعدًا، ثم حزب المساواة وديمقراطية الشعوب بـ5 مقاعد، فيما حصل حزب الحركة القومية على 4 مقاعد، وحزب الطريق الجديد على 3 مقاعد، إضافة إلى مقعد واحد لكل حزب من أحزاب الهدى بار والعمال والسعادة والديمقراطي والعمل، بينما بقي حزب الجيد خارج اللجنة نظرًا لمعارضته المطلقة لعملية الحل، وهو موقف يتفق مع توجهه القومي.

ويرأس اللجنة رئيس البرلمان نعمان كورتولموش، وتتخذ قراراتها بأغلبية ثلاثة أخماس، وهي النسبة التي تم إقرارها نزولًا عن رغبة حزب الشعب الجمهوري، والذي وضعها كشرط للقبول إلى الانضمام، بحيث يضمن -من وجهة نظره- عدم هيمنة حزب العدالة والتنمية على قراراتها، مع إن تلك الرؤية ليست صحيحة تمامًا إذ يُمكن لاجتماع أحزاب العدالة والتنمية والحركة القومية والمساواة وديمقراطية الشعوب تشكيل النصاب القانوني اللازم لتمرير القرارات، كونهم يحوزون مجتمعين على 31 مقعدًا. كما اتفق الأعضاء على تسمية اللجنة بـ»لجنة التضامن الوطني والأخّوة والديمقراطية» وقد أُضيفت «الديمقراطية» لمسمى اللجنة استجابةً لمطلب حزب الشعب الجمهوري، الذي أراد ربط التقدم في مسار عملية الحل، بتحسين المناخ الديمقراطي في البلاد لا سيَّما أنه يُعاني من حملة قضائية ضده ذات طابع سياسي.

يكمن هدف التحالف الحاكم من تشكيل لجنة حزبية متنوعة لإدارة الجوانب السياسية والقانونية لمبادرة «تركيا خالية من الإرهاب»، في تشكيل قاعدة اجتماعية داعمة للعملية، بحيث تتولى الأحزاب الشرح لقواعدها وللجمهور سبب انخراطها في هذا المسار، وما ستجنيه البلاد من مكاسب في حال تحقيق هذا الهدف؛ الأمر الذي يُعزز شرعية القرارات الصادرة عنها ويسمح لها بتمرير الرؤى الحكومية بدرجة أكبر سلاسة. وعلى مدار سبعة اجتماعات، استمعت اللجنة إلى عدد من الفئات المجتمعية وبعض المسئولين الرسميين، بمن في ذلك مدير جهاز الاستخبارات الوطني، ووزيرا الدفاع والداخلية، ورؤساء البرلمان السابقون، وعائلات الشهداء والمحاربون القدامى، ورؤساء نقابات المحامين.

ثانيًا:

انخفاض الفاعلية

حتى الآن، ورغم عقد اللجنة البرلمانية سبعة اجتماعات وازدحام جدول أعمالها، فإنها لا تبدو فاعلة بالشكل المأمول، فبخلاف الحرق الرمزي للأسلحة من قبل 30 مسلحًا من حزب العمال في مدينة السليمانية العراقية خلال يوليو 2025، لم تحرز أي تقدم يُذكر، ويُمكن إيعاز ذلك إلى عدة عوامل منها:

- **الربط بين العملية والتطورات في الشمال السوري:** ترهن الحكومة تحقيق تقدم على مسار إنجاز المصالحة الكردية التركية، بحدوث تقدم على صعيد تنفيذ قوات سوريا الديمقراطية اتفاق 10 مارس 2025، وإحراز اختراق في مسار نزع سلاحها، غير أن هذه الأخيرة تُعد الجناح الخارجي الوحيد الذي لم يُبدِ استجابة إيجابية للمبادرة، معتبرة نفسها غير مُخاطبة بنداء عبد الله أوجلان، رغم أن انطلاق عملية الحل اتصل أساسًا بالمتغيرات المرتبطة بها، ولا سيَّما مخاوف أنقرة من توظيف إسرائيل للورقة الكردية السورية بما يهدد أمنها القومي.

وعليه، فإن استمرار حالة الجمود في شمال سوريا يُبقي عملية السلام عرضة للتعثر وربما الفشل، خاصة في ظل الدفع الأمريكي الإسرائيلي نحو صيغة سياسية فيدرالية داخل الساحة السورية، والذي تجلى في مساندة النزعات الانفصالية الدرزية والعلوية، وإقدام هذين المكونين على تشكيل كيانات تمهد للحكم الذاتي؛ الأمر الذي دفع قسد للمماطلة في تنفيذ اتفاق 10 مارس أملًا في الحصول على دعم أمريكي لبقاء الإدارة الذاتية. وفي هذا الإطار، تحمل بعض التحليلات وزير الخارجية هاكان فيدان مسئولية الإضرار بالعملية على جانبها السوري من خلال تبني لهجة تصعيدية حادة ضد قسد من جهة التهديد المستمر بتنفيذ عملية عسكرية ضدها.

- **التغافل عن إجراءات العدالة الانتقالية:** تتطلب مرحلة تعافي المجتمعات عقب الصراعات الممتدة اتخاذ إجراءات لجبر الضرر والإقرار بالانتهاكات والمسائلة القانونية لمرتكبيها وتعويض الضحايا

وإنشاء لجان للحقيقة والمصالحة، وهي الحزمة المعروفة في الأدبيات السياسية والقانونية بالعدالة الانتقالية، غير أن عملية «تركيا خالية من الإرهاب» تركز على تفكيك حزب العمال الكردستاني من خلال عمليات عسكرية وضغط استخباراتي ودعوات للنزع الطوعي للسلاح، كما أن مهام لجنة «التضامن الوطني والأخّوة والديمقراطية» تبقى بعيدة عن هذا المفهوم.

فالمتابعة الدقيقة لعملها تُظهر أنها أقرب إلى إطار استشاري، يقتصر دوره على مناقشة مقترحات تشريعية وإجراءات قانونية للإفراج عن بعض المعتقلين، أو طرح تعديلات دستورية تتيح حقوقًا ثقافية وسياسية أوسع للأكراد، من دون امتلاك ولاية على التحقيق في الانتهاكات السابقة أو محاسبة المسئولين الأمنيين والعسكريين عن العمليات التي استهدفت عناصر حزب العمال الكردستاني سابقًا في جنوب شرق البلاد. كما تغيب عن أجندتها آليات جوهرية للعدالة الانتقالية مثل لجان الحقيقة، أو برامج جبر الضرر وتعويض الضحايا؛ مما يجعلها أقرب إلى مسار للتسوية السياسية المُدارة من البرلمان، لا إلى عملية عدالة انتقالية متكاملة بالمعنى المؤسسي المتعارف عليه.

- **تجاهل معالجة بعض الجوانب:** اتصالًا بالنقطة السابقة فلا تزال إجراءات المصالحة التركية الكردية تتغافل عن بعض الجوانب الأمنية اللازمة لبناء الثقة بين الحكومة والمكون الكردي، وإرساء السلام والاستقرار المجتمعي في مناطق الجنوب الشرقي، بما في ذلك عدم مناقشة مصير نظام حراس القرى، وهي هياكل شبه عسكرية أُسّست عام 1985 بقرار من حكومة تورغوت أوزال كجزء من استراتيجية مكافحة حزب العمال، ويتكونون في الغالب من أكراد موالين للدولة، جرى تسليحهم من وزارة الداخلية، ومهمتهم الرئيسية حماية القرى الكردية من هجمات الحزب، والإسهام في العمليات العسكرية ضده، ويتراوح عددهم حاليًا بين 55 و60 ألف عنصر، وفق تقديرات وزارة الداخلية، ومنذ 2016، خضعوا لتغييرات هيكلية، وأُعيد تسميتهم إلى حراس الأمن، مع محاولة لدمجهم بشكل أوضح في الأجهزة الرسمية، من خلال إسناد مهام مثل مكافحة التهريب ومراقبة الحدود وحماية القرى الحدودية إليهم.

وبينما طالب حزب المساواة وديمقراطية الشعوب مرارًا بتفكيك وحل هذه المجموعات، غير أن الحكومة رفضت ذلك، واعتبرت وزارة الدفاع في مايو 2025 أن حراس الأمن هم «أبطال حقيقيون في مكافحة

الإرهاب»، ولا توجد نوايا واضحة لإلغاء النظام، بل هناك توجه حكومي لتحديث الفئة العمرية والنظام عبر إشراك جيل جديد، رغم تورطهم في انتهاكات بحق السكان، بما في ذلك التهجير القسري للمدنيين من القرى، والإعدامات خارج نطاق القانون، والمشاركة في حرق وتدمير قرى اتهمت بدعم حزب العمال الكردستاني، فضلًا عن ارتكاب جرائم مثل التهريب والاستيلاء على الأراضي وتصفية حسابات محلية، مستفيدين من الحصانة التي تمتعوا بها بسبب دعم الدولة لهم.

ومن ثم فإن غياب آلية لتفكيك هذا الهيكل وتسليم أسلحته ورفع الحصانة السياسية والقانونية عنه، وإعادة إرساء التعايش بين عناصر حراس القرى ومجتمعاتها من خلال تحقيق المصالحة المحلية والتي تشمل مثلًا اتخاذ خطوات إصلاحية للأضرار الملموسة مثل الاعتذار أو التعويض أو إعادة الحقوق أو الوساطة في نزاعات ملكية الأراضي، يكرس الضغائن في نفوس السكان؛ مما يُهدد استقرار حالة السلام في مناطق الأكراد.

- **المشاحنات الحزبية داخل اللجنة:** تجد الخلافات الحزبية صدى داخل اللجنة البرلمانية، فبينما يريد حزبا المساواة وديموقراطية الشعوب والحركة القومية تسريع العملية، فإن الحسابات السياسية لحزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري تعيقها؛ إذ يُعطي الحزب الحاكم الأولوية لتوظيف العملية كوسيلة لتعديلات دستورية تمنح أردوغان فترة ولاية جديدة، ويتهمه حزب الشعب الجمهوري بعرقلة العملية بسبب اعتقال أكرم إمام أوغلو والحملة القمعية اللاحقة على البلديات، فيما تتهمه الحكومة بالفشل في إعطاء الأولوية لهدف تطهير تركيا من الإرهاب.

كما يرغب أعضاء حزب الشعب الجمهوري في إثارة قضايا تهمهم وتتعلق بعملية 19 مارس، إن لم يكن بشكل مباشر، فليكن بغير مباشر؛ حيث قدموا إلى اللجنة مكونًا من 29 نقطة يتضمن نقاط مثل وضع حد لمحاولات تصميم السياسة من خلال القضاء، والإفراج الفوري عن جميع السياسيين والبيروقراطيين الذين تم اعتقالهم خلال محاولة الانقلاب في 19 مارس (بحسب تعبير المقترح)، والإفراج عن المعتقلين في السجون بسبب قضايا تهدف إلى قمع المعارضة الاجتماعية، وخاصة محاكمة غيزي، وإلغاء جريمة إهانة الرئيس والموظفين العموميين، وإعادة تعريف جريمة التحريض على الكراهية والعداء، وإعادة تقييم وضعية المفصولين من وظائفهم بمراسيم قانونية، وإزالة العوائق المؤسسية والقانونية أمام

حرية الصحافة، وتنفيذ قرارات المحكمة الدستورية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وإنهاء ممارسة الأوصياء على أولويات أجندة عمل اللجنة، وجميعها تمس أوضاع يتعرض لها حزب الشعب.

علاوة على وجود نقطة يتم تجاهلها بشكل دائم، ألا وهي أن اللجنة البرلمانية سيكون منوطًا بها اقتراح آليات قانونية للإفراج عن أعضاء حزب العمال المعتقلين وغيرهم ممن ينتمون لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، والذين تمت ملاحقتهم واعتقالهم بتهم ذات صلة بالإرهاب، بينما يقبع حاليًا أشخاص ينتمون لحزب الشعب خلف الجدران وعلى رأسهم أكرم إمام أوغلو بالتفهم نفسها أو بغيرها، دون أن يكون لهم الحق بالاستفادة من تلك الإجراءات القانونية.

- **استمرار تضييق الخناق على المعارضة:** رغم قبول حزب الشعب الجمهوري الانخراط في أعمال اللجنة، في ظل استمرار احتجاز أكرم إمام أوغلو، وتواصل الضغوط القضائية على الحزب عبر مئات الاعتقالات والإقالات، إضافة إلى الأحكام المتتابعة، كان آخرها قرار المحكمة الابتدائية المدنية الخامسة والأربعين في إسطنبول بتاريخ 2 سبتمبر 2025 بإلغاء المؤتمر الإقليمي للحزب في إسطنبول المنعقد في 8 أكتوبر 2023 بدعوى التزوير، وما تبعه من إقالة رئيس المكتب الإقليمي وإدارته وتعيين أوصياء بدلًا عنهم، وذلك بينما يقف الحزب مترقبًا لحكم تاريخي ينتظره في 15 سبتمبر بشأن بطلان المؤتمر العام العادي الثامن والثلاثين الذي انعقد خلال أكتوبر 2023 وأسفر عن انتخاب أوزغور أوزيل رئيسًا للحزب، وهو حكم سُيحدد مصيره خلال المرحلة المقبلة، ويُنذر بإثارة انقسامات ومشاحنات داخلية محتدمة.

ومع أن الحزب أكد أن هذا الحكم لن يدفعه للانسحاب من اللجنة، غير أن مثل هذه التطورات من شأنها أن تترك أثرًا مباشرًا على درجة التناغم والتوافق داخلها. إذ من المرجح أن تؤدي إلى زيادة المشاحنات والتجاذبات بين حزب الشعب الجمهوري وأحزاب التحالف الحاكم نتيجة تآكل الثقة المتبادلة، وهو ما سيترجم في صورة تباينات متكررة ورؤى متعارضة بشأن أولويات الإجراءات القانونية والتشريعية المطلوبة؛ الأمر الذي سيؤخر التوصل إلى التوافقات اللازمة لتسريع عملية الحل، ويدفع في نهاية المطاف إلى تباطؤ مسارها.

- **ظهور بوادر خلافات داخل التحالف الحاكم:** اعترى الائتلاف الحاكم بعض مظاهر الخلافات التي انعكست في عدة ملامح، كانت بدايتها في 11 أغسطس 2025، عندما صرَّح زعيم حزب الحركة القومية دولت بهتشلي بضرورة الإنهاء السريع للقضايا المتعلقة بالبلديات، معتبرًا أن هذه بمثابة رسالة مفتوحة إلى أردوغان، وأوضح أن هذه ليست دعوة للإفراج الفوري عن أكرم إمام أوغلو، بل لإنهاء القضايا بسرعة؛ نظرًا إلى أن إطالتها ستضر بالعلاقة بين القضاء والسياسة؛ مما يُلحق الضرر بعملية «تركيا خالية من الإرهاب»، التي بدأت بمبادرة منه؛ الأمر الذي نُظر إليه باعتباره تنافسًا على النفوذ داخل الجهازين القضائي والأمني.

ليعقبها بأيام معدودة عمليات اعتقال طالت شخصيات مقربة منه، شملت قرار النيابة العامة باعتقال صلاح الدين يلماز، في 15 أغسطس الفائت، على خلفية اتهامه بالتورط في الجريمة المنظمة، رغم صلته بحزب الحركة القومية وقربه من رئيسه دولت بهتشلي؛ حيث وصفه الأخير بـ«الصديق المثالي»، وقد صُوّر في فعاليات حزبية، ويُقال إنه قدم دعمًا غير رسمي لقضايا تابعة للحزب، وعقب اعتقاله أصدر بهتشلي بيانًا دافع فيه عنه باعتباره رفيقًا أيديولوجيًا، ونفى الاتهامات الموجهة إليه ووصفها بأنها افتراءات لا أساس لها من الصحة تهدف إلى تقويض الحزب. وقد نُظِرَ إلى تعليق بهتشلي بمثابة تحذير من أن أي تحرك ضد حلفائه سيُعتبر هجومًا على حزب الحركة القومية نفسه.

تكشف تلك الحوادث وجود خلافات تحت السطح بين شركاء الحكم، فقد التزم أردوغان الصمت العلني أمام تصريحات وتعليقات بهتشلي، تاركًا القضاء -الخاضع لسيطرته- لإدارة التداعيات. وتُشير التقديرات إلى أن هذه التفاعلات تعكس توترات داخل التحالف الحاكم، متجذرة في رؤى متنافسة حول كيفية توطيد السلطة وإدارة الدولة العميقة، فبينما يُناور أردوغان لتأمين إرثه وضمان خلافته، يسعى بهتشلي إلى الحفاظ على نفوذ حزبه؛ إذ يقوم تحالفهما على الاعتماد المتبادل، بحيث يحتاج حزب العدالة والتنمية القاعدة القومية لحزب الحركة القومية ونفوذه داخل القضاء والأجهزة الأمنية، وبالمقابل يستفاد الأخير من رعاية حكومة أردوغان ونفوذها. مع ضرورة التأكيد على تلك التوترات لم تصل إلى حد الانشقاق في تحالف الشعب، فالحزبان لا يزالان تربطهما مصالح مشتركة خاصة في عملية الحل الأخيرة، وقد تجاوزا تحديات أخطر، غير أنها كاشفة لوجود تباينات سياسية بينهما.

ثالثًا:

غاية ضمنية

تكشف الملابسات المحيطة بتطورات عملية «تركيا خالية من الإرهاب»، أنها لا تقتصر على نزع سلاح حزب العمال الكردستاني، بل تنطوي على أبعاد سياسية أوسع تتعلق بإجراء تعديلات دستورية، ويُعد هذا الهدف الأهم بالنسبة لأردوغان الذي لا يزال لديه طموحات جامحة تجاه السلطة، لا تدعمها البنية الدستورية للدولة. وفي معرض حديث لصحيفة «خبرترك»، وضع محمد أوجوم، كبير المستشارين القانونيين للرئيس ونائب رئيس مجلس السياسات القانونية، تعديل الدستور شرطًا ضروريًا لاستكمال العملية؛ حيث رأى أن منح الأكراد حقوقهم يتطلب إعادة تعريف الجنسية التركية باعتبارها رابطة قانونية، بحيث لا يتم تعريف هوية الشخص كمواطن تركي على أساس انتمائه إلى العرقية التركية «Türklük»، بينما يُصبح تركيًا كل من يرتبط قانونًا بالجمهورية التركية، بغض النظر عن هويته العرقية وانتمائه الديني، «Türkiyelilik»، بمعنى استبدال مفهوم Türkiyelilik بـ Türklük، باعتباره صيغة هوية مدنية شاملة.

واقترح أوجوم أيضًا تنظيم إجراءات ومبادئ تدريس اللغات غير التركية، علاوة على إصلاح الحكومة المحلية بحيث يُمكن للمجالس المحلية صياغة الميزانيات المحلية والإشراف عليها، ويزيد من مسئولية الحكومة المركزية عن إنفاذ القوانين المحلية. ويتصل هذا البند الأخير برغبة الحكومة المركزية توسيع صلاحياتها على البلديات وضمان نفاذيتها في الجوانب الإدارية، ومن ثم تقليل هامش استقلاليتها، كوسيلة خلفية للالتفاف على الخسائر المحتملة خلال الانتخابات البلدية، على غرار الهزيمة الساحقة التي مُني بها حزب العدالة والتنمية في بلديات 2024 لصالح خصمه الرئيسي. وترتبط كافة هذه البنود مباشرةً بإجراء تعديل دستوري، إذ يرتبط تغيير تعريف الجنسية التركية بالمادة 66، ويرتبط التعليم باللغات غير التركية بالمادة 42، ويرتبط إصلاح الحكم المحلي، بما في ذلك الميزانية، بالمادة 127.

ولعل طرح تعديل المادة 66 من قبل كبير مستشاري أردوغان كاشفًا عن التحول الجذري في موقف التحالف الحاكم تجاه هذا البند، فقد بات يروّج له كبير المستشارين القانونيين لأردوغان، بعدما انتقد بهتشلي بشدة الاقتراح ذاته حينما قدمه حزب الديمقراطية والتقدم قبل انتخابات 2023، مؤكدًا أن إزالة الهوية التركية لن تمر إلا فوق جثة حزبه.

وتكتسب تصريحات أوجوم أهمية كبيرة، كونها تكشف أن الخطة التي يعمل عليها التحالف الحاكم بدأت تتبلور بدرجة أكثر وضوحًا، ولا ينبغي التقليل من آثارها بدعوى أنها لم تصدر عن أردوغان أو بهتشلي أو وزير العدل أو أحد المسئولين من حزب العدالة والتنمية أو الحركة القومية، فالمتعارف عليه في السياسة التركية، أن الحكومة أو أحدًا من الأحزاب (الحاكمة والمعارضة على السواء) إذا أرادت استكشاف رد فعل الرأي العام بشأن قضية ما، تقوم بتمريرها على لسان أحد الأشخاص الذين تبدو مقترحاتهم أو تصريحاتهم غير مُعبرة بشكل رسمي عن تلك الجهة، أو غير ملزمة لها، بينما لا يُمكن تجاهلها، بحيث إذا لاقت صدى فيستم وضعها على أجندة السياسة والترويج لها على المستوى الأعلى.

ورغم أن أوجوم صرَّح سابقًا بأن هدف العملية ليس طرح تعديل دستوري يسمح لأردوغان بالترشح مجددًا، وأن إجراء انتخابات مبكرة بأغلبية 360 صوتًا سيكون كافيًا لتحقيق ذلك، فإن مجموع مقاعد حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية لا يحقق الأغلبية المطلوبة، ومن ثم يكون البديل هو اجتذاب أصوات أحد الأحزاب الأخرى، ويُعد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب الخيار الأمثل، حيث يتم إغراؤه بمنح الأكراد مكتسبات ثقافية وسياسية ضمن تعديل دستوري يعمل كغطاء لتمرير بنود تعزز سلطات الحزب الحاكم وأردوغان.

ختامًا، لا يزال الطريق طويلًا أمام اللجنة البرلمانية لإنجاز مهمتها، وتحقيق المصالحة التركية الكردية بشكل كامل، وتشكيل قاعدة اجتماعية داعمة لها في ظل استمرار حالة تراجع الثقة بين بعض المكونات الاجتماعية والثقافية تجاه الحكومة، كما أن نجاح عملها سوف تحكمه متغيرات رئيسية بعضها ذات صلة بالتطورات على الساحة السورية، وبعضها الآخر يتصل بالتفاعلات السياسية الداخلية. وحتى الآن اقتصر عمل اللجنة على جلسات الاستماع دون بلورة إجراءات عملية ملموسة؛ الأمر الذي قد يُعزى إلى كونها في المراحل التمهيدية لعملها، غير أنه في كل الأحوال سيتوقف مصير العملية وسرعة إنجاز مساراتها على الإرادة السياسية لتحالف الشعب الحاكم، وحساباته لمصالحه الانتخابية.

رابعًا

عوامل الصمود وإجراءات الوقاية من التمدد الإرهابي في السنغال وموريتانيا

رغم التحديات والثغرات التي قد تستغلها الجماعات الإرهابية والمتطرفة للتوسع، تظل السنغال أقل عرضة للتطرف مقارنة بجيرانها في منطقة الساحل، بفضل مجموعة من عوامل الصمود البنيوية، وأبرز هذه العوامل؛ التماسك الاجتماعي. حيث تسهم الزيجات المختلطة والتنوع الثقافي في تعزيز الحصانة ضد الانقسامات الطائفية، خاصة في المناطق الحدودية التي تبدو أكثر استقرارًا من نظيراتها في مالي وبوركينافاسو. كما يلعب الاعتدال الديني دورًا محوريًا؛ إذ تهيمن الطرق الصوفية والتقاليد الإسلامية المعتدلة، مدعومة بتعاون وثيق بين الزعامات الدينية والحكومة في مواجهة التطرف؛ مما يعزز مناعة المجتمع أمام الخطابات المتشددة.

أما على الصعيد الأمني، تستند السنغال إلى جيش محترف، فهو الأكبر والأفضل تجهيزًا بين جيوش الساحل، ويملك خبرة طويلة في مكافحة التمرد المسلح، لا سيما في إقليم كازامانس جنوب البلاد، إضافة إلى مشاركته الفاعلة في عمليات حفظ السلام الدولية. وتتضافر هذه القدرات مع علاقته الإيجابية بالسكان المحليين؛ مما يسهّل جمع المعلومات الاستخباراتية ويعزز الثقة المتبادلة.

وفي مواجهة المخاطر المستجدة، اتخذت السنغال إجراءات أمنية وقائية لاحتواء التهديدات الحدودية، شملت فرض حظر ليلي على استخدام الدراجات النارية في المنطقة الشرقية، لا سيما في إقليم باكل الممتد على 230 كلم من الحدود مع مالي، بعد استخدام المسلحين للدراجات النارية في هجمات منسقة على بلدات مالية مثل ديبولي مطلع يوليو 2025. كما نشرت الحكومة وحدات جديدة من قوات الدرك في ثلاث مناطق حدودية، شملت إنشاء لواء للتحقيق في تامباكوندا، وسرية درك في سرايا، وفيلق درك في كيدوجو، إلى جانب وحدات تدخل سريعة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود والأنشطة غير المشروعة.

وعلى المستوى الإقليمي، عززت السنغال تعاونها مع مالي عبر إطلاق دوريات مشتركة في إقليم كايس (فبراير 2025)، خاصة بعد حادث اختطاف واغتيال «ثيرنو هادي تال». كما تنشط ضمن آليات إيكواس والاتحاد

الأفريقي، مع إمكانية إحياء «عملية نواكشوط» لتعزيز التنسيق الاستخباراتي بين دول الساحل. وعلى الصعيد الدولي، تستفيد السنغال من شراكات قوية، أبرزها استضافة مركز تكتيكي للتدريب أنشأته الولايات المتحدة في مدينة تييس منذ 2018، وانضمامها في ديسمبر 2024 إلى برنامج الأمم المتحدة «الأهداف العالمية المعرضة للخطر» لحماية البنية التحتية الحيوية.

أما بالنسبة لموريتانيا، فقد تبنت نواكشوط مقاربة شاملة لصد تمدد جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين»، تقوم على الدمج بين البعد الأمني والتنموي. على المستوى الأمني، عززت موريتانيا وجودها على حدود مالي عبر إنشاء كتيبة متخصصة لمكافحة الإرهاب بتمويل أوروبي في فبراير 2025، إلى جانب نشر وحدات التدخل الخاصة (GSI) القادرة على التحرك في البيئات الصحراوية، والمدعومة بطائرات خفيفة لزيادة المرونة في الاستجابة. كما استعادت تقليد «الميهاريست / الهجانة»، وهي وحدات تجوب الصحراء على ظهور الجمال، لتطوير شبكة استخبارات محلية بين السكان الرحّل على الحدود الشرقية، خاصة في إقليم الحوض الشرقي، وأبقت مساحات واسعة من المناطق الحدودية مناطق عسكرية محظورة منذ 2008؛ مما ساهم في منع الجماعات المتطرفة من إقامة ملاذات آمنة، وإحباط المخططات الإرهابية ومنع وقوع أي هجوم داخل البلاد منذ 2011.

وعلى المستوى الاجتماعي والديني، اعتمدت موريتانيا سياسة استباقية تستند إلى تعزيز الخطاب الديني المعتدل، عبر إشراك العلماء والطرق الصوفية في حملات توعية مجتمعية، لمواجهة سرديات التطرف. كما أولت اهتمامًا خاصًا بتنمية المناطق الحدودية الهشة من خلال مشروعات للبنى التحتية والخدمات الاجتماعية وفرص العمل للشباب، للحد من الفقر والبطالة باعتبارهما أبرز مدخل للتجنيد.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي، فقد كثفت موريتانيا تعاونها الأمني مع دول الجوار، من خلال دوريات مشتركة مع مالي والسنغال في إطار آليات ثلاثية لتعزيز أمن الحدود وتبادل المعلومات. كما عززت شراكتها مع فرنسا عبر اللجنة العسكرية المشتركة، التي جرى تمديد عملها حتى 2027 لتطوير قدرات الجيش في التدريب واللوجستيات والمجال الجوي.

حاصل ما تقدم، يبدو أن منطقة الساحل الغربي لأفريقيا تدخل مرحلة مفصلية تتسم بتعقد التهديدات وتزايد الهشاشة السياسية والأمنية. فتمدد جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» واستغلالها عبر المثلث الحدودي بين مالي والسنغال وموريتانيا، يعكس قدرة الجماعات المتطرفة على استغلال الثغرات الحدودية والأزمات الداخلية، ورغم أن السنغال وموريتانيا أظهرتا صمودًا نسبيًا بفضل التماسك الاجتماعي والديني والقدرات الأمنية المنظمة، فإن الخطر الإرهابي لا يزال قائمًا ومتصاعدًا. ويعتمد مستقبل الاستقرار على قدرة دول المنطقة على تعزيز مؤسساتها الوطنية، وتكثيف التعاون الإقليمي، وضبط التوازنات الدولية، بما يحول دون تحوّل غرب الساحل إلى مسرح مفتوح لصراعات عابرة للحدود.

لمزيد من القراءة
يمكنكم زيارة مكتبة المركز
مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية